

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الرابعة والعشرون

فيينا، ٣-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

المعايير المحاسبية

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الخامسة والثلاثون

فيينا، ٢-٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

المعايير المحاسبية

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

تقرير مرحلي مقدّم من الأمانة

عملاً بالمقررين م ت ص-٣٣/م-٥ وم ع-١٢/م-١٤، تُبلّغ هذه الوثيقة للجنة بما استجدّ من تطوّرات ذات صلة باليونيدو فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام منذ صدور الوثيقة GC.12/11.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٢-١	أولاً- مقدّمة
٢	٨-٣	ثانياً- مشروع المعايير المحاسبية الدولي للقطاع العام على صعيد المنظومة ودور اليونيدو
٤	٢١-٩	ثالثاً- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في اليونيدو
٧	٢٢	رابعاً- الاستنتاج
٨	٢٣	خامساً- الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه
		المرفق
٩		تعريف المصطلحات المستخدمة في هذه الوثيقة

لدواعي التوفير، طُبِعَ من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من أعضاء الوفود التكرّم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



أولاً - مقدمة

١ - عملاً بالمقرر م ت ص-٣٣/م-٥، أبلغت الوثيقة GC.12/11 المؤتمر العام، في دورته الثانية عشرة بما استجدّ من تطوّرات ذات صلة باليونيدو فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأوردت مشروع مقرر بشأن اعتماد تلك المعايير للنظر فيه. وقرّر المؤتمر اعتماد تلك المعايير على صعيد اليونيدو، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، في إطار اعتمادها على نطاق منظومة الأمم المتحدة (المقرر م ع-١٢/م-١٤).

٢ - ووفقاً للمقررين م ت ص-٣٣/م-٥ وم ع-١٢/م-١٤، تهدف هذه الوثيقة إلى تقديم آخر المعلومات عن التطوّرات الجارية في هذا الشأن فيما يتعلق بكل من مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على صعيد المنظومة والتقدم المحرز لدى اليونيدو في تطبيق تلك المعايير.

ثانياً - مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على صعيد المنظومة ودور اليونيدو

٣ - اضطلعت اللجنة التوجيهية لمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وفرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، في عام ٢٠٠٧، بوضع أغلبية القرارات والتوجيهات بشأن المعايير المحاسبية. وأحالت فرقة العمل في عام ٢٠٠٧ ما مجموعه ٣٠ توصية إلى شبكة الميزانية والمالية حظيت بالموافقة. ويواصل فريق اليونيدو العامل في فرع الشؤون المالية تقديم مساهمة هامة في عملية وضع السياسات المتصلة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عن طريق المشاركة النشطة في اجتماعات فرقة العمل والتعقيب بالرأي، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل الخاصة باليونيدو.

٤ - واستعرضت فرقة العمل، أثناء اجتماع بالاتصال المرئي يومي ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، سبع ورقات توجيهية جديدة ومذكّرتي إحاطة، وأصدرت التوصيات السياسية التالية ذات الأهمية الخاصة لليونيدو. وأُتفق من حيث المبدأ على قبول التوجيه العام بشأن حل ثلاث مسائل صعبة فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية (إثبات إيرادات اتفاقات تمويل، وإثبات المصروفات، والتعامل مع موجودات المشاريع) ووردت تعليقات تؤيدها من أعضاء مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. غير أن الفريق المركزي المعني بالمعايير المحاسبية في نيويورك سيقدّم توجيهات إضافية متى دعت الحاجة إلى ذلك، في مجال موجودات المشاريع ومسألة المراقبة مثلاً.

٥- وفي إطار المضي قُدماً، سوف يلزم وضع مزيد من التوجيهات في مجالات خاصة (بما فيها استحقاقات الموظفين، وموجودات المشاريع، وقياس القيمة العادلة لإثبات الممتلكات والمصانع والمعدّات للمرة الأولى، والتوحيد، والإبلاغ القطاعي، والمحاسبة الصندوقية) بغية مساعدة المنظمات على تطبيق ما أقر من سياسات ومعالجة المسائل الجديدة المتعلقة بالتنفيذ مما حدّدته أولى الجهات التي اعتمدت المعايير (منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الطيران المدني الدولي). وسوف يُقدّم الفريق المعني بالمشروع على نطاق منظومة الأمم المتحدة توجيهات إضافية، ويُتوقّع حل العديد من المسائل بقرارات تتخذها فرقة العمل في اجتماعها المقبل الذي سيعقد في نيويورك يومي ٣٠ حزيران/يونيه و١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، وستليه جلسة مشتركة مع شبكة الميزانية والمالية في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وترى اليونيدو أن للتوجيه بشأن التعامل مع خدمات إدارة المباني وخدمات المطاعم والخدمات المشتركة في مركز فيينا الدولي في بيانها المالية أهمية خاصة.

٦- ومن الضروري الحصول على التوجيه في مجال السياسات الرئيسية المتعلقة باستحقاقات الموظفين (المعيار المحاسبي ٢٥) لحل بعض المسائل بما فيها التعامل مع الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (المحاسبة بناء على استحقاق محدد أو مساهمة محددة)؛ واستخدام "معدل الخصم" لتقييم الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين، نظراً لوجود خيار محدود في المعيار المحاسبي ٢٥ فيما يتعلق بالمعدلات التي تُحدّد بالإشارة إما إلى السندات الحكومية أو إلى سندات الشركات؛ وما إذا كان يجب إجراء التقييم الاكتواري سنوياً أو الاكتفاء بعملية تحديث. وستُحدّد هذه البارامترات في نهاية المطاف مستوى التزامات اليونيدو على هذا الأساس وقرار تمويلها في المستقبل.

٧- ووضعت اللجنة التوجيهية للمشروع، في آب/أغسطس ٢٠٠٦، نهجاً يُطبّق على صعيد المنظومة للتدريب على المعايير المحاسبية يتألف من تدريب للتوعية بها وتدريب على مفاهيمها واستخدامها. وكل منظومة مسؤولة عن توفير التدريب فيها على نطاق واسع وتنفيذه، بينما يضطلع الفريق العامل على صعيد المنظومة بمسؤولية تحديد خصائص نهج التدريب ووضع مجموعات برامج تدريب على المعايير المحاسبية. ومن بين الفوائد المتوقعة من هذا النهج تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة في تطبيق المعايير المحاسبية، وخفض إجمالي تكاليف التدريب، والارتقاء بنوعية المواد المعدة للتدريب. وقد اختيرت شركة للخدمات الاستشارية بناء على الردود الواردة من دراسة استقصائية لتقييم الاحتياجات في مجال التدريب على المعايير المحاسبية، أعدّها الفريق المركزي المعني بالمعايير في نيويورك، في

نيسان/أبريل ٢٠٠٧، عقب عملية اشتراء. وسوف تُتاح البرامج التدريبية للمنظمات تدريجياً خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، وستُوفّر مواد التدريب على مراحل حالما ينتهي إعدادها والموافقة عليها. وأثناء اجتماع فرقة العمل المعقود في شباط/فبراير ٢٠٠٨، تمكّنت بعض أولى المنظمات التي اعتمدت المعايير وكذلك اليونيدو من وصف الفوائد المترتبة على المبادرات التدريبية التي اتخذتها بالفعل.

٨- ومن المسائل الهامة الأخرى لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة زيادة مشاركة المراجعين الخارجيين لحساباتها في المسائل المتعلقة بالمعايير المحاسبية. وتجري على نطاق المنظومة مناقشات إيجابية بين رئيس فرقة العمل ورئيس فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة، الذي حضر كل الاجتماعات التي عقدتها الفرقة مؤخراً (في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠٠٧ وشباط/فبراير ٢٠٠٨). غير أن فريق المراجعين شجّع المنظمات على مناقشة مسائل محددة على أساس ثنائي مع المراجعين الخارجيين لحساباتها. وما انفكت تتزايد أيضاً مشاركة مراجعي الحسابات الداخليين في المسائل المتعلقة بالمعايير المحاسبية، وقد شرعت وحدة التفتيش المشتركة في استعراض استعداد المنظمات لاعتماد تلك المعايير. وزار المفتشون التابعون للوحدة عدداً من المنظمات، بما فيها اليونيدو، في آذار/مارس ٢٠٠٨ (مشار إليه في الفقرة ٢١).

ثالثاً- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في اليونيدو

٩- أنشئت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ فرقة عمل معنية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لتنفيذ ورصد الجهود الشاملة لاعتماد تلك المعايير في اليونيدو ولضمان تنفيذها في الوقت المناسب.

١٠- وكانت مساهمة الفريق العامل في استعراض الورقات التوجيهية المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتقديم تعليقات خاصة باليونيدو بشأن تلك المعايير عوناً لفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالمعايير المحاسبية والفريق المركزي المعني بمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في وضع سياسات محاسبية مناسبة وممارسات محاسبية مجبّدة وتوجيهات رسمية والتوصية بها. وتلخّص الفقرات أدناه المهام الرئيسية التي اضطلع بها خلال تلك الفترة الزمنية داخل اليونيدو.

١١- فقد أجرى مستشارون من دبلوات في مقر اليونيدو، من ١٤ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، تدريباً تمهيدياً لتطبيق المعايير المحاسبية. واستهدف ذلك التدريب الموظفين في

فرع الشؤون المالية وعددا من كبار الموظفين في الفروع الأخرى الذين يشاركون في توجيه المهام الانتقالية، مثل تحديد الموجودات الثابتة (الممتلكات والمصانع والمعدات) وتقييمها للمرة الأولى. وحقق هذا التدريب فوائد هامة للموظفين من خلال تعريفهم على مبادئ وتطبيقات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المتصلة بالتحوّل من معايير المحاسبة للأمم المتحدة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قبل اعتماد هذه المعايير المحاسبية بفترة طويلة.

١٢- وفي الوقت نفسه، أُحرز تقدّم في وضع سياسات لإدارة الموجودات تتناول أعمال التحديد والتقييم والتسجيل والتثبيت الخاصة بالموجودات الثابتة للمنظمة المتصلة بعملية إثبات الممتلكات والمصانع والمعدات لأول مرة. وقد اعتُبرت هذه المهمة واحدة من أهم مقومات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لدى اليونيدو. وبناءً على السياسات المحاسبية والممارسات المحاسبية الموصى بها مما أقرته فرقة العمل، وُضعت مجموعة من السياسات الخاصة باليونيدو بشأن الممتلكات والمصانع والمعدات. وتشمل السياسات الرئيسية التي وُضعت قرارا يتعلق بإثبات الممتلكات والمصانع والمعدات بقيمة عادلة اعتبارا من تاريخ إثبات كل فئة من الموجودات (١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠) لأول مرة. وقد حُدّدت سياسات بشأن استهلاك الموجودات وعتبة الرسملة.

١٣- وقد استُعرض سجل الموجودات الثابتة الحالي وقائمة الموجودات التي يضمها كاملة. وأعدت قائمة بالموجودات الثابتة تتفق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (خاصة بمقر اليونيدو وقائمة أولية بموجودات التعاون التقني والمكاتب الميدانية) تضم خمس فئات من الموجودات وعمر الصلاحية (المركبات، ومعدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والأثاث والتجهيزات الثابتة، والمباني، وفئة جديدة من الموجودات للآلات). وقد أُضيف مزيد من المجموعات والمجموعات الفرعية من الموجودات وأعمار الصلاحية ضمن إطار كل فئة. ويجري العمل على تسجيل البيانات في سجل الموجودات الثابتة على نحو يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبدأ التثبيت العيني من موجودات المقر في نهاية أيار/مايو ٢٠٠٨، ويُتوقع أن يكتمل بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وتضم الخطوات المقبلة اعتماد مزيد من التوجيهات فيما يتعلق بموجودات التعاون التقني، التي تُمثل معظم موجودات اليونيدو، بالتشاور مع الوحدات التنظيمية الرئيسية. وينبغي استكمال المنهجية المناسبة والفعّالة من حيث التكلفة للتقييم على أساس القيمة العادلة.

١٤- ويتطلب المعيار الخاص بالموجودات غير الملموسة إثبات تلك الموجودات للمرة الأولى. وبما أن اليونيدو لا تحتفظ بسجل من هذا القبيل، فإن الخطوة الأولى تتمثل في تحديد مختلف أنواع الموجودات غير الملموسة، ثم تقييم تكلفتها. ويُتوقع أن يُقدّم استبيان استقصائي

أعدَّ لهذا الغرض هذه المعلومات الأولية، مما سيؤدي إلى وضع سياسات محاسبية مناسبة خاصة باليونيدو. وقد تضم الموجودات غير الملموسة التي يمكن أن تتوفر لدى اليونيدو برامجيات حاسوبية أقتُنيت أو أُعدَّت داخل المنظمة، وقواعد بيانات، وما يتصل بذلك من برامجيات إدارية اضطلعت الوحدات التنظيمية بإعدادها وصيانتها، مثل النموذج الحاسوبي لتحليل الجدوى والإبلاغ (الكومفار) (برامجية اليونيدو لدراسات الجدوى)، وقواعد بيانات بشأن البيئة ومنتديات الأعمال والشراكات؛ وبراءات الاختراع وحقوق الطبع وحقوق الملكية الفكرية.

١٥ - ويتناول الاستعراض أيضا المعايير الخاصة بالمخزونات وإثبات الإيرادات واستحقاقات الموظفين. ومن بين المسائل الرئيسية المتعلقة بجرد المخزونات تحليل المخزونات الموجودة في خدمات إدارة المباني، والمنشورات، والمكتبة، وتخزين الأدوات الكتابية (القرطاسية)، بغية استبانة ما إذا كان ينبغي رسملتها أو قيدها في بند النفقات. وتشمل المسائل الأخرى تقييم محتويات المخزون على نحو يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ ووضع سياسات جديدة بشأن إدارة المخزون وما يترتب على ذلك من حاجة إلى التغيير في نظم إدارة المخزون.

١٦ - وفي مجال إثبات الإيرادات، تتمثّل المهام الرئيسية المتوخّاة في استعراض اتفاقات التمويل بغية تحليل الشروط المرتبطة بالإيرادات المتأتية من الصفقات غير التبادلية، مثل التبرعات المقدّمة لمشاريع التعاون التقني والتمويل المشترك بين الوكالات؛ والمرحلة التي ينبغي عندها إثبات إيرادات تكاليف الدعم؛ والتعامل مع إيرادات خدمات إدارة المباني وتحليل إسهام الحكومة المضيفة في مصروفات المكاتب الميدانية.

١٧ - وتتطلّب استحقاقات الموظفين تحليل الاستحقاقات الحالية لجميع فئات الموظفين في المقر والمكاتب الميدانية، بما في ذلك طريقة الحساب وعملية التسجيل الجارية للاستحقاقات؛ ووضع توجيهات خاصة باليونيدو فيما يتعلق برصيد الإجازات السنوية، ومنح العودة إلى الوطن، والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؛ ووضع منهجية تقييم لحساب الاستحقاقات العائدة؛ واستعراض الإجراءات والنظم الحالية، والتوصية بالتغييرات الضرورية في الإجراءات والممارسات المتبعة في مجال الأعمال.

١٨ - وسوف يتناول كل فريق فرعي ما يُخصّه من المسائل المذكورة أعلاه (الفقرات من ١٥ إلى ١٧) مقدّما المدخلات الضرورية لوضع السياسات والإجراءات والنظم المحاسبية.

١٩- ونظرت وحدة إدارة المعلومات والاتصالات، في عام ٢٠٠٧، في الآثار المترتبة على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في إطار التحسين الذي يُتوقع إدخاله على النظم. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أكد المدير العام مجدداً على أهمية الاستفادة من إدخال أي تغييرات منتظمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون ضرورية لمواءمة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، باعتبار ذلك فرصة للتحسّن من حيث إعادة هيكلة إدارة الأعمال بغية مواصلة تسييط عمليات اليونيدو الإدارية. ويستمر العمل على وضع صيغة لسجل الموجودات الثابتة تتفق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أجل مواءمة ممتلكات اليونيدو ومصانعها ومعدّاتها مع متطلبات تلك المعايير. والحصول على البيانات اللازمة للوفاء بمتطلبات الإبلاغ العمليّ والمالي معاً من المجالات البالغة الأهمية التي لها تأثيرها على النظم المالية في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٢٠- وقد أُطلع مراجع الحسابات الخارجي بانتظام خلال زيارته على التطورات الجارية والتّمس منه التعقيب والتوجيه بشأن المسائل المتصلة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في اليونيدو. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بُعثت رسالة شاملة إلى مراجع الحسابات الخارجي بشأن التقدّم المحرز في سبيل تطبيق المعايير المحاسبية، وما يترتب على ذلك من آثار في اليونيدو، وطلب إليه أيضاً أن يبدي ما يعن له من آراء في هذا الشأن.

٢١- وعقب موافقة الجمعية العامة (القرار ٢٨٣/٦٠ (الفصل الرابع)) في تموز/يوليه ٢٠٠٦ على اعتماد الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أدرجت وحدة التفتيش المشتركة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في برنامج عملها لعام ٢٠٠٨ تقريراً معنوناً "الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة". ويهدف هذا التقرير إلى تقييم وضع مؤسسات المنظومة فيما يتعلق باستعدادها لتطبيق تلك المعايير، وتحديد العقبات التي تعوق تنفيذها والدروس المستفادة من ذلك. وقد أجرى الفريق المسؤول عن إعداد هذا التقرير مقابلات مع كبار الموظفين في فرع الشؤون المالية في اليونيدو، وأعرب عن ارتياحه لما تحقّق من تقدّم حتى الآن في تطبيق تلك المعايير لدى اليونيدو، رغم أن التقرير لم يكتمل بعد.

رابعاً- الاستنتاج

٢٢- منذ صدور الوثيقة GC.12/11 واليونيدو تُحقّق تقدّمًا مطّردًا صوب اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسوف تواصل المنظمة اتخاذ إجراءات بشأن المسائل المتصلة باعتماد تلك المعايير ورصد التقدّم المحرز وتحديد المسائل المستجدة، والمساهمة في وضع

سياسات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على صعيد المنظمة وتقديم تقارير مرحلية
منتظمة لهيئات تقرير السياسات التابعة لها.

خامسا- الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه

٢٣- لعلّ اللجنة تود الإحاطة علما بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.

تعريف المصطلحات المستخدمة في هذه الوثيقة

- ١ - **استهلاك الموجودات** - التحويل التدريجي لتكاليف الموجودات الرأسمالية الملموسة أو الموجودات الثابتة إلى مصروفات تشغيلية على مدى عمر الصلاحية التقديري للموجودات.
- ٢ - **إعادة هيكلة إدارة الأعمال** - إعادة هيكلة إدارة الأعمال من أجل إداري يهدف إلى تحسين كفاءة وفعالية تسيير الأعمال على صعيد المنظمة. ويمثل استخدام تكنولوجيا المعلومات وسيلة رئيسية للتمكين من زيادة الكفاءة التنظيمية.
- ٣ - **الالتزامات** - هي تعهدات الكيان المالية الراهنة الناجمة عن أحداث سابقة ويُتوقع أن تؤدي تسويتها إلى تدفق موارد من الكيان تُمثل فوائد اقتصادية أو طاقة خدمية.
- ٤ - **الإيرادات** - هي إجمالي الفوائد الاقتصادية أو الطاقة الخدمية المتدفقة إلى الداخل طيلة فترة الإبلاغ حين تؤدي تلك التدفقات إلى زيادات في صافي الموجودات/قيمة رأس المال، غير الزيادات المتصلة بمساهمات المالكين.
- ٥ - **سجل الموجودات الثابتة** - قاعدة بيانات في اليونيدو تسجل فيها تفاصيل الموجودات الثابتة لأغراض المراقبة والمحاسبة.
- ٦ - **صفقات المبادلة** - الصفقات التي يتلقى فيها كيان ما موجودات أو خدمات، أو تُسدّد فيها التزاماته، ويُعطى فيها هذا الكيان كياناً آخر، في المقابل وعلى الفور، قيمة مكافئة على وجه التقريب (في المقام الأول في شكل نقدية أو سلع أو خدمات أو استخدام لموجودات).
- ٧ - **الصفقات غير التبادلية** - هي صفقات تختلف عن صفقات المبادلة. ففي صفقة غير تبادلية، إما يتلقى كيان ما قيمة من كيان آخر دون أن يعطيه في المقابل وعلى الفور قيمة مكافئة على وجه التقريب، أو يعطي كياناً آخر قيمة دون أن يتلقى منه في المقابل وعلى الفور قيمة مكافئة على وجه التقريب.
- ٨ - **عمر الصلاحية** - المدة التي يُتوقع أن يستخدم الكيان موجودات معينة طوالها.
- ٩ - **القيمة العادلة** - المبلغ الذي يمكن أن يُستبدل بموجودات أو تُسوَّى التزامات مالية نظيره في صفقة تُعقد على أساس تجاري محض بين طرفين مطلعين راضيين.

- ١٠ - **المصرفيات** - انخفاض في الفوائد الاقتصادية أو في الطاقة الخدمية خلال فترة الإبلاغ يتخذ شكل تدفقات خارجة أو استهلاك الموجودات أو تحمل لالتزامات بما يؤدي إلى انخفاض في صافي الموجودات/قيمة رأس المال.
- ١١ - **الموجودات** - الموارد التي يسيطر عليها كيان ما نتيجة عمليات سابقة ويُتوقع أن يجني منها هذا الكيان في المستقبل فوائد اقتصادية أو طاقة خدمية.
- ١٢ - **الممتلكات والمصانع والمعدات** - هي موجودات ملموسة:
- (أ) مملوكة للاستخدام في إنتاج سلع وخدمات أو توفيرهما، أو للتأجير للغير، أو لأغراض إدارية؛
- (ب) يُتوقع أن تُستخدم على امتداد أكثر من فترة إبلاغ واحدة.
- ١٣ - **الموجودات غير الملموسة** - الموجود غير الملموس هو:
- (أ) موجود غير نقدي قابل للتحديد وغير ذي جسم مادي؛
- (ب) مورد يخضع لسيطرة كيان ما نتيجة حدث سابق (من الصعب إثبات السيطرة في غياب الحقوق القانونية)؛
- (ج) مورد يُتوقع أن يؤدي في المستقبل إلى تدفق فوائد اقتصادية/طاقة خدمية على الكيان.